

التَّضْمِينُ النَّحْوِيُّ وتوجيهاته في القرآن الكريم

الدكتور

مازن عبد الرسول سلمان

قسم اللغة العربية

كلية التربية الأساسية - جامعة ديالى



تقديم :

الحمدُ لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وآله الأطهار ، ورضي الله عن أصحابه
وتابعيه الأخيار إلى يوم الدين .
أما بعدُ ..

فليس من السهل البحثُ في موضوع شائع تناولته المؤلفات وتدارسته العقول والأقلام بحثاً
وتمحيصاً ، وتعددت الأقوال فيه وتناثرت ؛ ذلك أنّ ما شاع درسه قد يُخيل إلى المعنيين أنه لم
يبق محور فيه لم يحظَ بالدراسة والبحث .

ومع هذا فقد آثرت الخوض في بحر ذلك الصعب .. مع صعوبة مسالكه ووعورة حزنه فجاء
هذا البحث الذي يتناول بالدراسة قضية بارزة في الدرس النحويّ . نالت عنايةً من لدن القدماء
والمعاصرين ، وأُلفت فيها البحوث والدراسات على الرغم مما انتابتها من مشكلات ، واعترت
مضامينها من تشعبات في الآراء والتوجيهات وتحديد المفاهيم . وكان من أهم الجوانب الشائكة
التي اعترت مضامين هذا الموضوع الآتي :

- تحديد الألفاظ التي تدرج في ضمن ظاهرة (التضمين) ، أو تحديد مجالات استعماله .
- عزو مسألة التناوب في حروف الجرّ إلى البصريين والكوفيين .
- توجيهات العلماء لشواهد التضمين في القرآن الكريم .

ومن ههنا حاولت أن أتناول هذه المشكلات التي اعترت هذا الموضوع البارز في الدرس
النحوي لما له من أهمية تتحدد في الآتي:-

إنّ هذا الموضوع ذو مساس بالنصّ القرآني المبارك ؛ لكونه يتناول بالدراسة ظاهرة قرآنية تشكل
مظهراً من مظاهر إعجازه اللغوي وتبيان أسرار البيان فيه . لذا فإنّ بنا كبير حاجة إلى تفسير
يتناسب مع خصوص النظم القرآني، وسمو بيانه وعلو بلاغته . ويتواءم مع وظيفة هذا
الخطاب من حيث كونه نصّاً ثابتاً إلى يوم القيامة، ومعنى متحركاً إلى يوم الدين . وان تحديد
المعنى الدقيق للمفردة القرآنية فيه من أولى ضروريات فهمه، وتدبر معانيه . ومن ههنا فان

لبحث الموضوع أثرًا في توجيه مسار الدلالة القرآنية ؛ إذ إنها تقدم طرحاً يعتمد خصوصية النظم القرآني ، وطبيعة نظمه المتفرد . وصولاً إلى رأي يعدل مفهوم التضمين ، ويقدم تصوراً دقيقاً يتفق مع روح اللغة ، ويتواءم مع عرف القران الخاص في عرض معانيه مما يدفع تصورات شتى شاعت في الدرس النحوي. فأذهبت بهاء الموضوع ، وشتتت مادته .

وكان لابد لهذا المقصد المهم من آليات تمثلت في :

١- البحث قدر الإمكان في جميع المصادر التي تناولت هذا الموضوع وأمثله وشواهد من القران والشعر والكلام الفصيح ، فضلاً عن المؤلفات والبحوث المعاصرة. وأحسب أنني قد وقفت - في حدود ما اطلعت عليه من مصادر- على أغلب المظان التي تناولت هذا الموضوع .

٢- عرض المشكلات التي اعترت هذا الموضوع ومحاولة جمع الآراء وتوحيدها ومفاتيشتها وصولاً إلى رأي نحسب أنه الأقرب إلى مفهوم التضمين ويتلاءم مع طبيعة اللغة.

٣- حسم فرضية الخلاف المزعومة بين البصريين والكوفيين في مسألة تناوب حروف الجر وهي مسألة أثرت كما سيأتي في هذا الموضوع؛ لأنها ابتعدت به عن غايته ووظيفته .

متخذاً في عرض كل ذلك منهجاً اتخذ من التقديم لمصطلح (التضمين) في اللغة والاصطلاح مدخلاً للولوج في مادة البحث ، ومن ثمّ عرض اختلاف العلماء والباحثين في تحديد مجالات استعماله والألفاظ التي تندرج في ضمنه ، والتعريج من ثمّ إلى عرض فرضية الخلاف المزعومة بين علماء البصرة والكوفة في مسألة تناوب حروف الجر . وتخصيص محور أخير لمناقشة التوجيهات التي فسر بها العلماء والباحثون شواهد (التضمين) في القرآن الكريم .

أسأل الله تعالى السداد في القول والعمل إنه ولي ذلك .

الباحث

- مدخل في مفهوم التضمين لغة واصطلاحاً :-

أولاً : التضمين لغة :-

إن المتتبع لمادة (ضمن) في المعجم العربي يجد أن دلالتها لا تخرج عن معنى (الإيداع والكفالة) . والكفالة : أن ينوب الشخصُ مناب آخر فيقوم بعمله . وهو من ههنا لم يبتعد عن المفهوم الاصطلاحي الذي وضعه العلماء له كما سيتبين في تضاعيف البحث . قال أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) : "ضَمِنْتُ الشَّيْءَ ضَمَانًا : تَكَفَّلْتُ بِهِ ، وَكُلُّ شَيْءٍ جَعَلْتَهُ فِي وَعَاءٍ شَيْءٍ فَقَدْ ضَمِنْتُهُ إِيَّاهُ" (١) .

وقيل : "ضَمِنَ الْمَالَ عَنْهُ : كَفَلَ لَهُ بِهِ ... وَمِنَ الْمَجَازِ : ضَمِنَ الْوِعَاءَ الشَّيْءَ ، وَتَضَمَّنَهُ ، وَضَمَّنْتُهُ إِيَّاهُ ، وَهُوَ فِي ضِمْنِهِ . يُقَالُ : ضَمَّنَ الْقَبْرَ الْمَيِّتَ ، وَضَمَّنَ كِتَابَهُ وَكَلَامَهُ مَعْنَى حَسَنًا ، وَهَذَا فِي ضِمْنِ كِتَابِهِ ..." (٢) .

وجاء في لسان العرب (٣) : " ضَمَّنَ الشَّيْءَ الشَّيْءَ : أَوْدَعَهُ إِيَّاهُ ، كَمَا تُودِعُ الْوِعَاءَ الْمَتَاعَ ، وَالْمَيِّتَ الْقَبْرَ " .

ثانياً : التضمين اصطلاحاً :-

شرح ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ما " يسمى تضميناً " بقوله : " قد يشربون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمه " (٤) . وهو عند الزركشي (ت ٧٩٤هـ) : "إعطاء الشيء معنى الشيء . وتارة يكون في الأسماء ، وفي الأفعال وفي الحروف" (٥) . ويقول السيوطي (ت ٩١١هـ) : "التضمين هو إعطاء الشيء معنى الشيء ويكون في الحروف والأفعال والأسماء" (٦) . وقال في موضع آخر : " إيقاع لفظٍ موقع غيره لتضمينه معناه " (٧) .

(١) مجمل اللغة : (ضمن) : ٥٦٦ .

(٢) أساس البلاغة : (ضمن) : ٥٦٨ .

(٣) (ضمن) : ١٢٦/١٧ .

(٤) مغني اللبيب : ٦٨٥/٢ .

(٥) البرهان في علوم القرآن : ٣٣٨/٣ .

(٦) الإيتقان في علوم القرآن : ١٠٩/٢ .

(٧) المصدر نفسه : ١٠٩/٢ .

وهو رأي الأشموني (ت ٩٢٩هـ) أيضاً إذ قال : "التضمين : اشراب اللفظ معنى لفظٍ آخر واعطاؤه حكمه ؛ لتصير الكلمة تؤدّي مؤدّى كلمتين" (١) .

وممن ذهب المذهب نفسه أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) وهو وإن ذكر بدءاً أن التضمين يكون في الفعل لكنه استدرك الأمر وجعله يشمل اللفظ كلّهُ ؛ إذ قال : "التضمين : هو اشراب معنى فعل لفعل ، ليعامل معاملته . وبعبارة أخرى : هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه بغير آلة ظاهرة" (٢) .

ومن ثمّ صرّح بعد ذلك بعدم اقتصار التضمين على الفعل حسب ، إذ قال : "ولا اختصاص للتضمين بالفعل ، بل يجري في الاسم أيضاً ... وجريانه في الحروف ظاهر" (٣) . فهو إذن جارٍ عنده في الأسماء والأفعال والحروف .

وممن ذهب إلى هذا من المعاصرين محمد محيي الدين عبد الحميد بقوله : "الصواب أن التضمين كما يكون في الفعل يكون في الاسم والحرف" (٤) .

وكذلك الدكتور إبراهيم السامرائي . قال : "التضمين : أن تستعمل مادّةً فعلاً كان أو اسماً أو أداة محلّ غيره مع قرينةٍ : قولية ، أو حالية تشير إلى المعنى الذي استعمل" (٥) .

والملاحظ في هذه الحدود إطلاق مصطلح (التضمين) ليشمل اللفظ كلّهُ (الفعل ، والاسم ، والحرف) ، وهو مذهب انفرد به هؤلاء اللغويون والنحاة كما سيأتي . وسنجد من هذا الأمر منطلقنا في تناول هذا الموضوع مبتدئين بدراسة مجالات استعمال (التضمين) ، وخلاف العلماء في الألفاظ التي يكون فيها .

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢٤٤/٢-٢٤٩ .

(٢) الكليات : ٢٦٦ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) أوضح المسالك ، لتحقيق منهج السالك : ٢٤٤/٢ .

(٥) فقه اللغة المقارن : ٢١٨ .

مجالات استعمال التضمين :

ذكرتُ فيما سبق الحدود الاصطلاحية للتضمين عند بعض العلماء وكان الملمح البارز في حدودهم تلك عدم اقتصار التضمين على لفظة دون أخرى وإنما شمل مفهومهم له اللفظ مطلقاً . وحدد الزركشي مفهوم اللفظ : بالاسم ، والفعل ، والحرف .

ويُعدُّ ما مرَّ من أقوال النحاة مذهباً خاصاً انفرادياً بشمولية (التضمين) وعدم اقتصاره على لفظٍ دون آخر . وثمة من ينحو منحىً آخر في النظر إلى هذا الأمر فيقصره على لفظ دون آخر . وسأعرض هذه الاتجاهات على وفق ما يأتي :

(أ) عدَّ بعض الباحثين التضمين مقتصراً على الأفعال ، ومن هؤلاء الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) فيما نقله عنه السيوطي أنه قال : "من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التضمين"^(١) .

وهي نسبة صحيحة فيما يبدو ؛ إذ نجد الزمخشري في الكشاف يورد أمثلة للتضمين من القرآن الكريم محصورة كلها في الأفعال^(٢) .

وممن صرح بهذا أيضاً السيد الجرجاني في حاشيته على الكشاف . إذ قال : "التضمين : أن تقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدلُّ عليه بذكر شيءٍ من متعلقاته"^(٣) .

وقد ذهب مجمع اللغة العربية في القاهرة هذا المذهب فقد خصَّ (التضمين) في أحد قراراته بالفعل ، وما يؤدي معناه فذكر أن "التضمين : أن يؤدي فعل ، أو ما في معناه في التعبير مؤدَّى فعل آخر ، أو ما في معناه فيعطي حكمه في التعدية واللزوم"^(٤) .

وهذا مذهب مرضيٌّ عند بعض الباحثين ، وإن كانوا قد زادوا عليه جواز التضمين في الاسم المشتق والمصدر كما سيأتي^(٥) .

وأودُّ الإشارة هنا إلى أمر على جانب من الأهمية وهو رأي ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في

(١) الأشباه والنظائر : ١٣٣/١ .

(٢) ينظر : الكشاف : ٧٠٨/١ .

(٣) حاشية الجرجاني : ٩٧/١ ، نقلاً عن : معاني النحو : ١٢/٣-١٣ .

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة (قرار التضمين) : ج ١ ، ١٩٣٤ ، ١٨٠-١٨١ .

(٥) ظاهرة النيابة في العربية (أطروحة دكتوراه) : ٢٧١ .

هذه المسألة (أعني : قصر التضمين على الأفعال) فقد فهم بعض الباحثين.^(١) أن ابن جني أراد من قوله : "اعلم أنّ الفعلَ إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدّى بحرف ، والآخر بآخر ، فإنّ العرب قد تتسع ، فتوقعُ أحد الحرفين موقع صاحبه ، إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر"^(٢) . اقتصار التضمين على الأفعال ، وهو أمر فيه نظر على ما أرى ، فالمحقق في قول ابن جني يرى فيه بوضوح عدم اقتصار التضمين على الأفعال حسب ، وإنما يتعدّاه إلى الحروف بقوله (فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه) هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن ابن جني ذكر هذا الكلام في ضمن باب عنوانه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) قال : "... وذلك أنهم يقولون : إنّ (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون بقول الله سبحانه : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (الصف : ١٤) أي : مع الله ، ويقولون : إنّ (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عزّ وجلّ : ﴿ وَأَصْلِبَنكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ (طه : ٧١) أي : عليها ... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا : لكنا نقول : أنه يكون في معناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه ، والمسوّغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا"^(٣) .

وكلام ابن جني ههنا ينفي عنه ما قيل إنه يقصر (التضمين) على الفعل دون الحرف . ألا ترى إلى قوله : (إنّ (في) تكون بمعنى (على) ... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا) فهو لا يعترض على جواز تضمين الحرف معنى حرف آخر ، لكنه يقصره على الأحوال المقتضية لذلك ، والمسوّغة له . وليس على نحو متلئب . ورأيه هذا يصرح به في مؤلفاته الأخرى جاء في (الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي)^(٤) في أثناء شرحه لقول المتنبّي :

فَرَسْتَنَا سَوَابِقُ كَنْ فِيهِ فَارَقْتَ لَبْدَهُ وَفِيهَا طِرَادَهُ

: " وقوله : فيها ، أي : عليها ، كقوله سبحانه ﴿ وَأَصْلِبَنكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ " .

ومن وحي ما تقدّم عرضه نخلص من نصّ ابن جني إلى أمرين :

أولهما : أنه يرى التضمين جائزاً في الفعل ، وفي الحرف إذا تقاربت المعاني ، ووجد المسوّغ لذلك ، ولم يُدخل الاسم في ضمن الألفاظ التي يجوز فيها التضمين . وإن كان قد فسّر

(١) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٢٥٩، والتضمين في أفعال القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه): ٦.

(٢) الخصائص : ٣١٠/٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٠٨/٢-٣١٠ .

(٤) ٦٣ .

بالتضمين أمثلة جاء فيها اللفظ المتضمن معنى لفظ آخر مصدراً^(١) . والمصدر كما هو معلوم يمكن أن يُدرج في مدارج الأسماء .

والآخر : أن رأيه في هذه المسألة يكشف عن رأي أحد علماء البصرة في الموضوع الذي انتابه الاضطراب في نسبة الآراء إلى البصريين والكوفيين ، وسأفصل القول في هذا لاحقاً .

(ب) قصر آخرون (التضمين) على الأفعال ، والأسماء . ومنهم : ابن النقيب (ت ٦٩٨هـ) إذ عدّ التضمين : "أن تُضمّن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الآسمين فتعدّيه تعديته في المواطن .

وهو أربعة أقسام : الأول : قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ (الأعراف : ١٠٥) ضمّن (حقيقاً) معنى (حريص) ليفيد أنه محقّق بقول الحقّ ، وحريص عليه . والثاني :

أن تُضمّن فعلاً معنى فعل لإفادة معنى الفعلين ، والثالث : قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَادَتْ لَتُبْدَى بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا ﴾ (القصص : ١٠) . ضمن (لتبدي) معنى (لتخبر به) ، أو

(لتعلم) ليفيد الإظهار معنى الإخبار ؛ لأنّ الخبر قد يقع سرّاً غير ظاهر . الرابع : قوله تعالى

: ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ (الإنسان : ٦) ضمن (يشرب) معنى (يروى) أو معنى (يلتذّ) ليفيد الشرب والرّيّ ، أو الشراب والالتذاذ جميعاً^(٢) . وقد وافقه من المعاصرين الدكتور ندى سامي^(٣)

ونلاحظ في نصّ ابن النقيب أن تمثيله للاسم جاء وصفاً مشتقاً وهو لفظة (حقيق) .

وهو رأي قد تبناه بعض اللغويين ومنهم الصبّان (ت ١٢٠٦هـ) بقوله : "إشراب الفعل والاسم المشتق منه معنى آخر ، أو مشتق آخر من هذا الفعل ليعطى حكمه في التعدي بنفسه أو بحرف دون حرف"^(٤) .

وممن أجاز التضمين فيهما أيضاً ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) بقوله : "التضمين أن يضمّن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصف آخر ويُشار إلى المعنى المضمّن بذكر ما هو من متعلقاته من حرف أو معمول فيحصل في الجملة معنيان"^(٥) .

(١) ينظر: الخصائص: ٣١٠/٢. كما في قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ أَرْفَتْ إِنْ نَسَأْتُمْ﴾ (البقرة : ١٨٧).

(٢) الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان : ١٧ .

(٣) ينظر : التضمين في أفعال القرآن الكريم : ٨ .

(٤) حاشية الصبان : ٥٣/١ .

(٥) التحرير والتتوير : ٦٩/١ .

وتبعهما في ذلك الباحث الدكتور عبد الله صالح بابعير مجوّزاً التضمين في المصادر فضلاً عن الفعل والاسم المشتق . معللاً ذلك بأن الوصف المشتق والمصدر يشاركان الفعل في الدلالة على الحدث ويخالفانه فيما سوى ذلك^(١) .

وهو أمرٌ لا بأس به في ضوء ما تقدّم من تعليل ، ولورود شواهد فصيحة تضمّن المصدر فيها والاسم المشتق معنى مصدر آخر أو اسم مشتق آخر ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ إذ تضمّن (حقيق) معنى (حريص) . وقوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ الْبَصِيرَةِ الرِّفْتُ إِلَيْنِ نِسَائِكُمْ ﴾ إذ ضمن (الرفث) معنى (الإفشاء) كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة^(٢) .

هذا رأي النحاة في جواز تضمين كلّ من الفعل ، والاسم ، والوصف المشتق ، أو المصدر بعضها مناب بعض ، نحسب أن التشدد فيها ومحاولة حصر التضمين على لفظ واحد من الألفاظ فيه حجرٌ وتضييق ما دامت هناك نصوص فصيحة تجعل في الأمر فسحة لاحتوائها أفعالاً ، وحروفاً ، ومصادر ، وأسماءً مشتقة ينطبق عليها مفهوم التضمين ووظيفته ، وغايته (والله تعالى أعلم) .

ليبقى لدينا رأيهم في تجويز نيابة الحروف بعضها مناب بعض ، أو منعهم ذلك . وسأحاول أن أفصل القول في هذه المسألة لما انتابها من اضطراب في العزو كما سيأتي :

(١) ظاهرة النيابة في العربية : ٢٧٠-٢٧١ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٣١٠/٢ ، والفوائد المشوق : ١٧ ، ومغني اللبيب : ٦٨٥/٢ .

حقيقة رأي النحاة في التضمين في حروف الجرّ :-

شغلت مسألة نيابة حروف الجرّ بعضها مناب بعض حيّزاً واسعاً في كتب اللغويين والنحاة حتى ليتبادر إلى أذهان الباحثين أن موضوع (التضمين) إنما يخصّ حروف الجرّ حسب .

ولا يقح هذا في أمر الموضوع شيئاً بقدر ما تقدح فيه طريقة تناوله ؛ إذ بنيت دعائم هذا التناول على (فرضية) شاعت حتى أصبحت مسلّمةً لا مناص للمؤلفين والباحثين من ذكرها عند دراساتهم موضوع (التضمين) ، ومفاد هذه الفرضية (الخلاف بين النحاة - البصريين والكوفيين - في مسألة تناوب حروف الجرّ) .

فلا يكاد مؤلّف يخلو من الحديث عن هذه الفرضية أو طرحها مقدّمة، أو مدخلاً لا مناص عنه ولعلّ هذا الأمر من أكثر الأمور التي عقّدت من جزئيات هذا الموضوع ؛ لأنها أدّت إلى القول بتفسيرات على لسان المعزوّ إليهم : المنع أو الجواز وهم لم يقولوا بها ، ممّا أدى إلى تعدّد هذه التفسيرات والمبالغة فيها ، وهذا من غير شك أدى إلى ضياع الغاية المرجوة من دراسة الموضوع أو بحثه . يقول الدكتور عبد الله الجبوري : "وجه اضطرابهم في قبوله (يعني التضمين) دخول أمره في حومة الجدل الكوفي البصري ممّا دفع به إلى الضمور فلم يختصّه أحد بتأليف من القدماء"^(١) .

ولدى متابعة هذا الاضطراب والوقوف على حقيقة آراء النحاة في هذا الموضوع لحسم الخلاف فيها ، وتصحيح العزو ، وتصويب الوهم الذي انتابه تبين أنّ الأمر على غير ما ذكروا ، وسأعرض هذه المسألة من خلال ذكر طريقيّ العزو الخطأ إلى الخليل وسيبويه من جهة ، والبصريين والكوفيين من جهة أخرى :

أولاً : ما عزي إلى الخليل وسيبويه :-

عزا الباحث عبد الله صالح بابعير^(٢) إلى أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) أنه قال ما نصّه : " نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه والخليل " .

(١) مصادر المصطلح العلمي عند العرب: ٣٧ . مع تحفظنا على عبارة (الجدل الكوفي البصري) على ما سيأتي بيانه .

(٢) أحال الباحث إلى البحر المحيط : ٦٩/١ . ينظر : ظاهرة النيابة في العربية : ٢٩٥ ، الهامش: ٣ . وقد بحثت كثيراً في البحر المحيط فلم أوفق إلى الوقوف على هذا النص .

ثانياً : ما عُزي إلى البصريين والكوفيين :-

قال الرماني(ت٣٨٤هـ) عن حرف الجر (في) : " وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى على في قوله تعالى ﴿وَأَصْلِبْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ ... والبصريون يقولون (في) على بابها" (١) وقال ابن هشام : "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ... والكوفيون وبعض المتأخرين لا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقلّ تعسفاً" (٢) . وممن ذهب إلى هذا أيضاً : المرادي(ت٧٤٩هـ) (٣) . والصبان (٤) من المتأخرين .

وقد نسب الخلاف إلى المدرستين طائفة كبيرة من الباحثين المعاصرين منهم : أحمد الاسكندري (٥) ، ود. مهدي المخزومي (٦) ، ود. إبراهيم السامرائي (٧) ، ود. أحمد عبد الستار الجواري (٨) (رحمهم الله) ، والدكتور محمد حسن عواد (٩) ، ود. فاضل صالح السامرائي (١٠) ، ود. محيي الدين عبد الرحمن رمضان (١١) ، ود. عبد الإله إبراهيم (١٢) ، والسيد خليل إسماعيل العاني (١٣) . ود. عبد الله صالح بابعير (١٤) ، ود. ندى سامي (١٥) ، والأستاذ أحمد زقلام (١) .

-
- (١) معاني الحروف : ٩٦ ، وينظر : ٩٨ .
 - (٢) مغني اللبيب : ١١١/١ .
 - (٣) ينظر : الجنى الداني : ١٠٨-١٠٩ .
 - (٤) ينظر : حاشية الصبان : ٢١٠/٢ .
 - (٥) ينظر : (التضمين) مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة : عدد (١) ، ١٩٣٤م ، ص ١٨٤-١٨٥ .
 - (٦) ينظر : مدرسة الكوفة : ٢٨٣-٢٨٤ .
 - (٧) ينظر : فقه اللغة المقارن : ٢١٣ .
 - (٨) ينظر : حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج(٣٢) . ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، ص ١٥٦ .
 - (٩) ينظر : تناوب حروف الجر في لغة القرآن : ٥ ، ١١ ، ١٢ .
 - (١٠) ينظر : معاني النحو : ٦/٣ .
 - (١١) ينظر : تفسير أوجه استعمال حروف الجر ، مجلة المجمع العلمي العراقي : ج(٤٣) ، مج(٤٠) ، ١٩٨٩م ، ص ٢٥٥ ، ٢٨٥-٢٥٩ .
 - (١٢) ينظر : شبه الجملة في اللغة العربية (رسالة ماجستير) : ٩٨ .
 - (١٣) ينظر : التضمين في حروف الجر في القرآن الكريم : ٩ ، ١٠ ، ١١ .
 - (١٤) ينظر : ظاهرة النيابة في العربية : ٢٦١ .
 - (١٥) ينظر : التضمين في أفعال القرآن الكريم : ٨-٩ .

هذا إذن الرأي الذي شاع في الدرس النحويّ ، واستقرّ فيها مسلمةً لا يكاد مؤلّف ممّن تناول موضوع (التضمين) يخلو من ذكرها ، وأرى أن الصواب في هذه المسألة غير ما ذكره ، والحقيقة غير ما عزوه إلى المدرستين : البصرية ، والكوفية من خلاف كما سيأتي . وسأحاول تفصيل الأمر في هذه المسألة على نحوٍ مما يأتي :

أما ما نسب إلى الخليل وسيبويه فقد وجدتُ في كتاب العين ما يثبت أنّ الخليل كان يقول بتناوب أدوات الجرّ ، جاء في العين تعليقياً على قول الشاعر :

والأكل في الفاتور بالظواهر
.....

: "وقوله (في الفاتور) ، أي : على الفاتور ، كما قال تعالى : ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ ، أي : على جذوع النخل" (٢) .

هذا ما يخصّ الخليل ، أما تلميذه سيبويه فهو يذهبُ مذهبَ شيخه في هذه المسألة ، فالقارئ لأقواله في الكتاب يقف على تصريحه باختصاص بعض الحروف بمعانٍ أصلية فيها وإنها قد تخرج اتساعاً في الكلام إلى تأدية معانٍ أُخر . قال سيبويه : "وباءُ الجرّ إنما هي للإلحاق والاختلاط ، وذلك قولك : خرجتُ بزید ، ودخلتُ به ، وضربتُهُ بالسوط ، ألزقت ضربك إياه بالسوط . فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله" (٣) .

وقال في موضع آخر : "وأما (في) فهي للوعاء . نقول : هو في الجراب ، وفي الكيس ، وهو في بطن أمّه ، وكذلك : هو في العُلّ ؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له . وكذلك : هو في القُبّة ، وفي الدار . وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثّل يجاءُ به يقارب الشيء وليس مثله" (٤) .

ليس هذا حسبُ وإنما وجدته يصرّح القول بوقوع بعض الأحرف موقع بعض إذ قال : "وأما (عَنْ) فَلَمَّا عدا الشيء ، وذلك قولك : أطعمهُ عن جوع ، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه . وقال : قد سقاه عن العيمة . العيمة شهوة اللَّبَن ... وقد تقع (مِنْ) موقعها أيضاً ، تقول

(١) ينظر : تناوب الصيغ في التعبير القرآني ، مجلة كلية الدعوة الإسلامية ، ع(٤) ، ص ٣٦ .

(٢) العين : (فثر) : ٢٢١/٨ .

(٣) الكتاب (هارون) : ٢١٧/٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٢٦/٤ .

: أطعمه من جوع ، وكساه من عُري ، وسقاه من العيمة^(١) .

يستبان من قول سيبويه : (وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثلّ يجاءُ به يقارب الشيء وليس مثله) . أنه يشير إلى مسألة اتساع الحرف بخروجه عن معناه الأصلي ليؤدّي معانيَ آخر^(٢) . يزداد عليه إن قوله والأمثلة المضروبة له تتم بوقوع الأحرف بعضها موقع بعض على نحو ما مرّ .

هذا إذن رأي شيخي البصرة في هذه المسألة ، تثبتها النصوص فضلاً عن أنّ أي عالم بصري لاحق لم يشر إلى رأي يخالف ما ذكره ، ولم يصرّح بمخالفتها بحسب متابعتي للموضوع في المظانّ التي تناولته . بل الأمر على العكس من ذلك ؛ إذ نراهم يذهبون مذهبهما في هذه المسألة. نقل الجوهري (ت ٣٩٨هـ) في صحاحه عن يونس (ت ١٨٣هـ) أنه يرى القول بتناوب حروف الجرّ بعضها مناب بعض . فهو يقول : "وزعم يونس أن العرب تقول : نزلتُ في أبيك ، يريدون عليه"^(٣).

وبهذا قال الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) أيضاً مصرّحاً بالتناوب . إذ قال : "وقال : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ (النساء : ٢) ، أي مع أموالكم"^(٤) . وقال أيضاً : "وقال : ﴿ فَوَسَّوَسَ لَهَا الشَّيْطَانُ ﴾ (الأعراف : ٢٠) والمعنى : فوسوس إليهما الشيطان . ولكنّ العرب توصلُ بهذه الحروف كلها الفعل"^(٥) . فلننأمل قوله (فالعرب توصل بهذه الحروف كلها الفعل).

وقال معقّباً على قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَيْهِ أَن لَا يَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ (الأعراف : ١٠٥) : "يريد : بألا أقول على الله ، كما قال : ﴿ بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ ﴾ (الأعراف : ٨٦) في معنى : على كل صراط توعدون"^(٦) .

ومما ذكره أيضاً بهذا الصدد : قال : ﴿ إِنَّجِ اسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ ﴾ (إبراهيم : ٣٧)

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٢) ينظر : شبه الجملة في اللغة العربية : ١٠٠ ، وحقيقة التضمين ووظيفة حروف الجرّ : ١٥٦ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري (رسالة ماجستير) : ٢٣٣ .

(٣) الصحاح (في) ، وينظر : لسان العرب (في) : ١٦٧/١٥ .

(٤) معاني القرآن : ٢٢٤/١ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٩٦/٢ .

(٦) المصدر نفسه : ٣٠٧/٢ .

أسكنتُ من ذريتي ناساً ، ودخلت الباء على (وإِد) كما تقول : هو بالبصرة ، وهو في البصرة"^(١)

فكلامه ههنا واضح بتناوب الحرفين (في) و(الباء) أحدهما موضع الآخر . هذا إذن رأي أبي الحسن الأخفش يصرّح فيه بجواز نيابة حروف الجرّ بعضها مناب بعض . وهو رأي المبرّد وإن كان يشترط تقارب المعنى بين الحرفين . جاء في المقتضب^(٢) : "...

كما تدخل الإضافة بعضها على بعض . فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الرعد : ١١) أي : بأمر الله ، وقال : ﴿وَأَصْلِبْتُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه : ٧١) ، أي : على ، وقال : ﴿أَمْ لَهُمْ سُلُوكٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾ (الطور : ٣٨) ، أي : يستمعون عليه ...". وجاء في الكامل^(٣) : " وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في معنى في بعض

المواضع . قال الله جل ذكره ﴿وَأَصْلِبْتُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ أي : على " ووافق ابن السراج من سبقه من علماء البصرة في تجويز التناوب ، على شرط تقارب المعاني بين الحرفين المتناوبين قال : "واعلم : أنّ العرب تتسع فيها (يريد : في حروف الجرّ) فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ... فمتى لم يتقارب المعنى ، لم يجز"^(٤) . وقد أوردتُ رأي ابن جنّي في هذه المسألة آنفاً ، وأنه يجوز التناوب بين الحروف بشرط وجود المسوّغ الداعي إليه .

هذه إذن حقيقة رأي البصريين في هذه المسألة^(٥) . وخلاصة الأمر أنّ رأيهم فيها استقرّ على أمرين .

- أولهما : القول بالتناوب مطلقاً من غير شرط أو قيد على نحو ما رأينا ذلك عند الخليل ويونس وسيبويه والأخفش .

- والآخر : القول بالتناوب مشروطاً بقيد تقارب المعاني ، ودواعي مقتضيات السياق والحاجة إلى ذلك ، على نحو ما مرّ من رأي المبرّد ، وابن السراج ، وابن جنّي .

(١) معاني القرآن : ٣٧٧/٢ .

(٢) ٣١٨/٢ .

(٣) ٩٧/٣ .

(٤) الأصول : ٤١٤/١-٤١٥ .

(٥) ينظر: البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري: ٢٣٥ .

ويستبان من أقوالهم التي مرّت أنهم لم يحملوا الأمر في المواضع التي أجازوا فيها الإنابة محمل الشذوذ كما عَزِي ذلك إليهم .

أما رأي الكوفيين في هذه المسألة فهو جواز التناوب في الحروف إذا تقاربت المعاني ووجد المسوّغ الداعي إليه . فالقراء (ت ٢٠٧هـ) يَظْهَر في كلامه تجويزه الأمر إذا وجد المسوّغ لذلك . يقول : " قوله : ﴿وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ يصلح (على) في موضع (في) وإنما صلحت (في) ؛ لأنه يرفع في الخشبة في طولها ، فصلحت (في) وصلحت (على) ؛ لأنه يرفع فيها فيصير عليها " (١) . ألا تراه كيف يعلّل تجويزه نيابة حرف الجرّ (في) مناب (على) . وإلى مثل ذلك يذهب الطبري (ت ٣١٠هـ) وهو من حدّاق الكوفيين إذ يقول " وأما قوله : ﴿عَمَّا يَغْمُرُ﴾ (آل عمران: ١٥٣) فإنه قيل : ﴿عَمَّا يَغْمُرُ﴾ معناه : غما على غم كما قيل : ﴿وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ بمعنى : ولأصلبكم على جذوع النخل " (٢) ، وقال في موضع آخر متحدّثاً عن الآية نفسها : " ف (في) توضع موضع (على) و (على) في موضع (في) كل واحدة منهما تعاقب صاحبتهما في الكلام ومنه قول الشاعر :

متى ما تنكروها تعرفوها ... على أقطارها علق نفيث " (٣)

نخرج ممّا مرّ عرضه أنفاً مسندةً بالأمثلة والشواهد القرآنية أن ليس ثمة فرق بين النحاة البصريين والكوفيين في هذه المسألة (تجويز إنابة الحروف بعضها مناب بعض) وبذلك يتبين وهم من عزا إليهم الخلاف فيها (والله تعالى أعلم) .

(١) معاني القرآن : ١٨٦/٢ .

(٢) جامع البيان عن تفسير أي القرآن : ٤٧٦/٣ .

(٣) المصدر نفسه : ١١٣/٥ . وللمزيد ينظر : ٢٤/٦ ، و ٤٣٥/٨ ، و ٤٤٢/٩ .

ما وجّه به العلماء أمثلة التضمين في القرآن الكريم :

لابدّ أن أشير قبل أن أعرض ملامح هذه التوجيهات إلى أنّ معظمها وجّهت بناءً على فرضية الاختلاف المزعومة بين المدرستين : البصرية ، والكوفية . وهو أمر أدى بموضوعنا هذا إلى الدخول في مشكلة اختلاف الآراء ، وتعدّد مشاريها ، وتنوع التفسيرات ، وطغيان الجدل غير المسوّج عليه . ممّا أضاع فحواه ، وأهدر أهميته .

ولأنّ منبع موضوع التضمين هو آيات القرآن الكريم ، إذ هي الشواهد المؤسسة لأحكامه ، والأصول التي استبطنت منه قواعده . كان لابدّ من أن تكون متابعة توجيهات النحاة واللغويين أمثله في القرآن الكريم شأنًا لا يغفل ، وأهمية لا تتكر ، واهتماماً تفرضه قدسية هذا النصّ الإلهي .

وكان هذا الأمر دافعنا لبحث هذه التوجيهات ودراستها والوقوف على دقائقها لتحديد مدى الاقتراب أو الابتعاد عن المعنى القرآني المبتغى بكونه نصّاً ذا نظم خاص ، محاولين تحديد التوجيه الأقرب إلى دلالة الآيات على وفق مفهوم التضمين وأحكامه ، وسنّيه .

ولأنّ هذه التفسيرات والتوجيهات كثيرة كما ذكرنا^(١) فسنحاول الاقتصار على أشهر تلك التوجيهات مفاتشين إيّاها ومحاورين وصولاً إلى الرأي الذي نراه - بالدليل - الأقرب إلى الحقيقة وعلى وفق ما يأتي :

أولاً : التناوب في حروف الجرّ : ومن توجيهات العلماء والباحثين فيها :

١- إن الحرف المستعمل بمعنى حرف آخر ، وهي المسألة التي أصبحت مثار جدل النحاة قبولاً أو رفضاً ، أو عزواً إلى البصريين والكوفيين كما تقدم وهو أمر ارتضاه كثير من النحاة واللغويين ، وفسروا به مجمل شواهد التضمين الواردة في القرآن الكريم وأشعار العرب وإن كان بعضهم قد اقتصر على وقوعه في موضع دون آخر بحسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له وتحديداً (تقارب المعاني) كما رأينا عند ابن جني ومن قبله بعض نحاة البصرة وكذلك ابن هشام.^(٢) ومن أمثله قوله تعالى ﴿ فَسَكَّلَ بِهِ خَيْرًا ﴾ (الفرقان: ٥٩) فالباء عندهم بمعنى عن

(١) في هذه التفسيرات وتفصيلاتها ينظر : الأشباه والنظائر : ٢٤١/١-٢٤٤ ، وحاشية يس : ٧-٤/٢ ، والتضمين لأحمد الاسكندري : ١٨٧-١٨٩ ، وتفسير أوجه استعمال حروف الجرّ : ٢٥٥ وما بعدها .

(٢) مغني اللبيب: ٦٥٦ .

. وقوله تعالى ﴿ وَمَا يَطُوقُ عَنِ الْمُهَوَّىٰ ﴾ (النجم : ٣) فعن بمعنى الباء.^(١)

٢- وقبالة هذا التوجيه، رأي يقضي بإبطال تناوب حروف الجر أحدها مكان الآخر يقول الدكتور محمد حسن عواد"وقد ذهبنا في هذا البحث مذهباً يقضي بإبطال وقوع بعض الحروف موقع بعضها الآخر"^(٢). وذكر أن الشواهد التي سيقت للدلالة على التعاور راجعة إلى التركيب لا إلى الحرف. وإن كل حرف يؤدي معنىً خاصاً به لا يؤديه غيره. وقد ينجزمع الحرف معانٍ آخر تؤول إلى المعنى الكلي الذي يختص به حرف دون غيره^(٣).

وهو بهذا ينتهي إلى الرأي القائل بأن للحرف معنىً أصلياً، ومعاني آخر ترجع إلى المعنى الأصلي، فاللام مثلاً تفيد الاختصاص وهو معنى لها ، وتفيد التعليل^(٤) وهو رأي سيوييه كما تقدم. وقد ارتضاه بعض المعاصرين .يقول الأستاذ عباس حسن " فلا غرابة ان يؤدي الحرف عدة معانٍ مختلفة وكلها حقيقي ولا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة ويسمى بالمشترك اللفظي"^(٥) . وكذلك الدكتور فاضل السامرائي إذ يقول: "قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف فتتعاور الحروف على هذا المعنى"^(٦). وإن كان قد قيّد المسألة. ولم يجعلها مطّردة على الدوام. وأبقى لكل حرف جر خصوصيته في أداء المعنى المشترك.^(٧)

وهو أمر على جانب كبير من الصحة إذ لا بد من أن تظهر فروق دلالية عند أداء المعنى بغير حرف واحد، ومنه نستطيع أن نفسر تنوع الاستعمالات الواردة للحرف الواحد في القرآن الكريم إذ

(١) قد مرت في الفقرة السابقة نصوص بعض النحاة التي تذهب إلى هذا المذهب، وللمزيد ينظر: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة: ٥٦٥، حروف المعاني للزجاجي: ٧٤-٧٦، ومعاني الحروف للرماني: ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٨، ١١٥، والكشاف: ١٢١٦.

(٢) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: ٥. ووافقه الدكتور: محمد أمين الخضري ، ينظر: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم: ٥٢.

(٣) ينظر تناوب حرف الجر في لغة القرآن: ٨١، ووافقه الباحث عبد الله صالح بابعير، ظاهرة النيابة في العربية: ٢٩٤.

(٤) ينظر: تفسير أوجد استعمال حرف الجر: ٢٥٧-٢٥٨.

(٥) النحو الوافي ، عباس حسن: ٤١٤/٢.

(٦) ينظر: معاني النحو: ٧/٣، والمعاني المشتركة بين حروف الجر: ٢٤٤، ٢٦٠.

(٧) المعاني المشتركة بين حروف الجر: ٢٤٤، ٢٦٠.

لا يمكن أن يكون المعنى المراد واحداً مع تنوع استعمال الحرف الواحد في سياقاته المختلفة .
وإلا فلماذا تعدى الفعل (هدى) مثلاً باللام تارة و(إلى) تارة أخرى، وتعدى بنفسه أيضاً ؟ أقول :
إنه من غير شك أن هذا الفعل لو عدّي بحرف واحد حسب لتعيّن معنى الهداية في دائرة ذلك
الحرف ، ولتخصص بحسب معنى الحرف .

وهنا يظهر أثر السياق في تحديد المعاني الوظيفية المتعددة، بتنوع العناصر التي تأتلف معها
هذه الحروف أفعالاً كانت أو أسماءً أو غير ذلك مكونةً قرائن يستدل بها على المعنى . وبهذا
"يؤدي الحرف الواحد معاني وظيفية متعددة، تبرز من خلال علاقات السياق القائمة بين الحرف
وغيره من مكونات السياق الأخرى، فيتولد من ذلك معانٍ وظيفية مشتركة"^(١) يؤديها الحرف
الواحد تحمل في طياتها أثر تنوع السياقات التي يرد فيها الحرف في إظهار الفروق الدلالية
التي تترتب على استعماله في موضعه المحدد في النص مع الأخذ بطبيعة ائتلافه مع مكوناته.
وهو الذي يحدد قيمة الكلمة في أحوال ورودها في التركيب. وبهذا يتحقق مطلبان كلاهما
عزيز :

الأول : يدفع القول بنبابة حرف مناب آخر وهو التفسير الأكثر شيوعاً في العربية في توجيه
أمثلة التضمين لما بها من رؤية نراها قاصرة عن تأدية المعنى القرآني ذي النظم الخاص
والتأليف المقصود . وأما **الآخر :** فإنه يفسّر الأمثلة الواردة في القرآن الكريم التي توحى بأن
ثمة حرفاً قد ناب عن حرف آخر بما يتواءم مع خصوص النظم القرآني، ودقة نظمه، ويكشف
ملمحاً من ملامح إعجازه اللغوي فالذي يحدد وظيفة الحرف الدلالية طبيعة السياق الواردة فيه،
وائتلافه مع العناصر المكونة للسياق. وبذا يكون لاستعمال الحرف قصدٌ إلى معنى معين أما
أن يكون واحداً قطعياً، أو يكون له أكثر من معنى: معنى ظاهر ومعنى متضمن، ومن أمثلة
ذلك الفعل (سمع) إذ نرى انه قد يتعدى في القرآن الكريم بأكثر من حرف فمرة ب(اللام) كقوله
تعالى: ﴿ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ ﴾ (المنافقون: ٤) ، ومرة ب(من) في قوله تعالى : ﴿

وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً ﴾ (آل
عمران: ١٨٦) في حين تعدى في موضع آخر ب(إلى) في قوله تعالى ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِمِلَإِ
الْأَعْلَى ﴾ (الصافات: ٨)، وتعدى في موضع آخر ب(الباء) في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ

(١) ظاهرة النيابة في العربية: ٢٩٥

﴿ (يوسف: ٣١) وقد يتعدى بنفسه أيضا ومنه قوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ (المجادلة: ١). ولاشك في إن استعمال الأحرف في كل آية منها فيه قصد إلى معنى معين يحدده السياق وطبيعة تركيب الحرف في مكوناته يقول ابن القيم (ت ٧٥١هـ) : " فعل السمع يراد به أربعة معان، احدها: سمع إدراك ومتعلقه الأصوات ، والثاني: سمع فهم وعقل ومتعلقه المعاني، والثالث: سمع إجابة وإعطاء ما سئل . الرابع: سمع قبول وانقياد ... وإذا عرف هذا فسمع الإدراك يتعدى بنفسه وسمع القبول يتعدى باللام تارة ، وبمن . وهذا بحسب المعنى، فإذا كان السياق يقتضي القبول عدي بمن ، وإذا كان يقتضي الانقياد عدي باللام، وأما سمع الإجابة فيتعدى باللام ..."^(١) ، وجعل منه (سمع الله لمن حمده) . ومقتضى ما ذكره ابن القيم أن دلالات الفعل قد تكون متعددة بحسب طبيعة السياق الواردة فيه، والحروف تكون تبعاً لهذه الدلالات ويوتى بها لمناسبة هذه المعاني ويكتمل منها المعنى الكلي المراد من سياق التركيب .

ومن شواهد ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ (آل عمران: ١٢٣)، فاستعمال الباء ههنا فيه قصدٌ إلى دلالة محددة تظهر من خلاله خصوصية معركة بدر دون المعارك الأخرى ففي بدر كان نصر المسلمين بها، أي: أنها هي بذاتها كانت سلاحاً للنصر وأداةً للحسم^(٢) فادت الباء التي فيها معنى (الإلصاق) وهي الدلالة المقصودة الظاهرة مع عدم إغفال معنى الظرفية الذي تضمنه الحرف^(٣) إذ لا بد أن تكون بدر هي موقع المعركة التي تم فيها النصر ، وبذلك تكون بدر موقع النصر وأداته . فالسياق إذن كان المحدد الرئيس لدلالة الحرف على هذا المعنى المراد. ولو استبدلت الباء بـ (في) لما وفى الغرض منه على وجه التمام ، وأدى المعنى القرآني المقصود بذاته في هذا المقام ولتخصص بحسب معنى الحرف حسب ، ولم يتعين المعنى الذي ذكرناه. يؤكد هذا أن الاستعمال القرآني حين أراد معنى الظرفية استعمل الحرف الدال عليها (في) كما في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾ (التوبة: ٢٥).

(١) بدائع الفوائد: ٧٥-٧٦ ، وينظر : تناوب حروف الجر في لغة القرآن : ٧١ .

(٢) نحو منهجية جديدة في فهم القرآن الكريم: ١١٧ .

(٣) المعاني المشتركة بين حروف الجر : ٢٤٩ .

ثانياً: التضمين في الأفعال:-

ومن توجيهات العلماء والباحثين فيه :

١- تضمّن الفعل معنى فعل آخر، واختلف العلماء في علّة هذا التوجيه فأبن جني حمل الأمر مرّة على (الترادف) وذكر أنه شاهد على من ينكر وقوع لفظين في اللغة بمعنى واحد، واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ فالرفث بمعنى الإفشاء ، وحمل لفظ (هل لك) في قوله تعالى : ﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزُكِّي﴾ (النازعات : ١٨) بمعنى : أدعوك إلى .^(١) . وجعله في موضع آخر من باب (الحمل على المعنى) إذ قال : "باب الحمل على المعنى بحرّ لا ينكش ... ومنه باب في هذه اللغة واسع لطيف طريف وهو اتصال الفعل بحرف ليس ممّا يتعدى به ؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به".^(٢) وقال ابن هشام إنّ علّة من يذهب هذا المذهب: أن الحرف سيبقى على معناه ، وان العامل ضمّن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز بالفعل أسهل منه في الحرف.^(٣) وضرب لذلك أمثلة منها تضمن الفعل (شربن) في قوله (شربن بماء البحر) معنى روين، والفعل (أحسن) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ (يوسف: ١٠٠) معنى: ألطف.^(٤) .

٢- التضمين حملاً على الضدّ ، أو النقيض ، وهو مذهب الكسائي(ت١٨٩هـ) فيما نقله عنه ابن جني نحو قول الشاعر :

إذا رضيت عليّ بنو قُشيرٍ لعمر الله أعجبتني رضاها

إنه قال : " لما كان (رضييت) ضدّ (سخطت) عديّ (رضييت) بـ(على) حملاً للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره "^(٥). ونقل استحسان شيخه أبي علي الفارسي هذا المذهب وذكر أنّ الحمل على النقيض من مذهب سيبويه ، وقد أتى ابن جني هو نفسه على هذا التوجيه وذكر أنه " غورٌ من أنحاء العربية طريف ولطيف ومصون وبطين"^(٦).

(١) الخصائص: ٣١٠/٢ ، والمحتسب: ٥٢/ ١ ، وينظر: تفسير أوجه استعمال حروف الجر: ٢٦٠.

(٢) الخصائص: ٤٣٧/٢ . وتابعه الباقر في إعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج: ٨٠٦/٣.

(٣) مغني اللبيب: ٦٥٦ ، وينظر: تناوب حروف الجر في لغة القرآن : ٤٩.

(٤) مغني اللبيب: ١١١.

(٥)،(٦) الخصائص: ٣١٣/٢ ، والمحتسب: ٥٢/١-٥٣.

٤- وللعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) مذهبٌ غريب في توجيه شواهد التضمين في القرآن الكريم يحمله نصه في قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ (الأحقاف: ١٦). إذ قال: " (يتقبل) لا يتعدى إلا ب-(من)، فلمَ عدِّي ههنا ب-(عن) ؟ الجواب: أنه ضمّن (يتقبل) معنى (يؤخذ) ، وضمن (أخذ) معنى (رضي) ؛ لأن من أخذ الشيء فقد رضي به ، ورضي يتعدى ب-(عن) " (١). ويفهم من هذا النص أنّ من تضمينات القرآن ضرباً يتحمل فيه الفعل تضميناً يمكن أن يدعى بالتضمين المركّب إذ يكون فيه الفعل مضمّناً لفعل آخر وذاك الفعل هو الآخر متضمن لمعنى فعل آخر . والتكلف في هذا ظاهر لا يدفع .

٣- التضمين لغة قوم^(٢)، ومن ثمّ فهو يؤول إلى لهجات القبائل المنتشرة في ماربعتها الشاسعة. وفي هذا يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري: "إنّ المادّة اللغوية قد جمعت من لهجات قبائل عديدة في رقعة من الأرض واسعة ليست بالمحدودة ولا الضيقة ، ولا غرابة أن تعدّد استعمالات الألفاظ وتختلف بين القبائل في البقاع المختلفة؛ ولهذا يرد تعدّد المعاني في اللفظ الواحد ويكون احتمال ذلك مقبولاً في العقل والمنطق"^(٣).

٤- حمل اللفظ على المجاز . واختلف في هذا الوجه فهناك من قال إنه من المجاز المرسل، وذكر آخرون أنه من المجاز العقلي، وقيل إن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز ، أو إنه مستعمل في معناه الحقيقي ، أو أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، أو على طريق عموم المجاز.^(٤) وقد ادت هذه الآراء ببعض الباحثين إلى ابطال "مسألة التضمين بطلاناً تاماً"^(٥) وذهب إلى انه جمع بين الحقيقة والمجاز .

٥- إن الفعل المذكور في اللفظ لا يؤدي بلفظه إلا معنى واحداً هو معنى الفعل المنوب عنه بعد أن تخلّى هو عن معناه الذي كان عليه في الأصل ، وهذا الأمر ذكره الباحث عبد الله

(١) فوائد في مشكل القرآن : ٢٣٣.

(٢) ينظر : تفسير أوجه استعمال حروف الجرّ : ٢٦٠ .

(٣) حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجرّ : ١٦٤ .

(٤) ينظر: الإتيان للسيوطي: ٢/٢٤٣، وحاشية يس على التصريح: ٢/٤-٧، والتضمين، لأحمد

الاسكندري: ١٨٧-١٨٩، وفقه اللغة المقارن: ٢١٨، وتفسير أوجه استعمال حروف الجر: ٢٦٠، والتضمين ،

للأستاذ صلاح الدين الزعبلوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٠م : ٧٥ ، ١٠٦-١٠٧، وظاهرة

النيابة في العربية : ٢٦٢ .

(٥) تناوب حروف الجر في لغة القرآن : ٧١ ، ٨٠٧٥-٨٢،.

صالح بابعير معولاً في ذلك على قول عزاه للكفوي وهو : "إذا ضُمَّتْ كلمة معنى كلمة أخرى) ووصلت بصلتها لم يبق معناها الأول مراداً"^(١). هذه إذن مجمل التوجيهات التي فسّر بها النحاة واللغويون ظاهرة التضمن في العربية . ولنا على ماتقدم مأخذ وملاحظات نجلها في الآتي:

أولاً : إن أغلب هذه التوجيهات لا يمكن أن تنهض تفسيراً مقبولاً لتوجيه أمثلة التضمن وشواهده في القرآن الكريم من جهة أنها لا يمكن أن يصحّ تطبيقها بشكل متائب إذ تصح على أمثلة ولا تصح في أخرى، أو أنها تقصر عن تفسير هذه الشواهد وتوجيهها التوجه الذي يتلائم مع النظم القرآني وطبيعة تركيبه وخصوصية نظمه. وتحديداً ما يخص حمل الامثلة على المعنى، أو المجاز، أو الحقيقة، أو الجمع بينهما.

ثانياً: إن تفسير أمثلة التضمن بالتناوب أمرٌ لا يمكن القبول به توجيهاً للشواهد القرآنية التي تحوي هذه الأمثلة وذلك لخصوصية النظم القرآني، ودقة اختيار ألفاظه . فلو تأملنا النص القرآني لوجدنا أن كل حرف فيه ، وكل لفظة مقصودة في ذاتها التي هي عليها ، فلا تغني عنها كلمة أخرى" إذ يشهد التتبع الاستقرائي لألفاظه في سياقها انه يستعمل اللفظ بدلالة لا يؤديها لفظ آخر في المعنى الذي تتعدد ألفاظه المقول بترادفها"^(٢). وبهذا يكون في "الترادف ضعف وعجز عن إدراك المعنى المطلوب من الخطاب القرآني، فإنه يفوت صوراً رسمها الخطاب رسماً مقصوداً عن طريق الكلمة حيث تتغير جوانبها بتغير الحرف... وبالترادف تضيع بعض الأحكام لتوهّم أن الكلمتين المتغايرتين في الموضوع الواحد هما بمعنى واحد"^(٣)

ثالثاً : إن القول بتخلي الفعل عن معناه ليؤدي معنى الفعل المنوب عنه . أمر لا يمكن

(١) أودّ أن أشير إلى أنّ ما عزاه الباحث الفاضل إلى الكفوي لم أجده في موضع إحالته إليه وهو الكليات : ٣٢٠/٥ . وينظر : ظاهرة النيابة في العربية : ٢٦٧، ٢٧١ ، ووجدت الأستاذ صلاح الدين الزعبلوي ينقل هذا الرأي عن السيد السند من غير أن يشير إلى مصدره ، يراجع التضمنين : ٦٦. في حين وجدت الزركشي في البرهان : ٣/٣٤٢ يذهب إلى القول: إن الأكثر أن يراعى في التعدية ماضن منه، وهو المحذوف لا المذكور، كقوله تعالى: ﴿الرَّفْتُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ ، أي: الإفضاء وقوله ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان : ٦)، أي: يروى بها " .

(٢) من أسرار العربية في البيان القرآني، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي) : ٣٧.، وينظر: دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني: ٣٢.

(٣) نحو منهجية جديدة في فهم القرآن الكريم : د. أحمد الكبيسي : ١٤٥-١٤٦ .

القبول به توجيهها لشواهد التضمين في القرآن الكريم ؛ لأن الفعل متى تخلى عن دلالاته المعجمية ليحمل معنى الفعل المنوب عنه (المسقط) فإن ذلك ينفي عنه دلالاته التي آتماز بها من غيره الذي اقتضى الإتيان به ههنا ليفيد دلالة أقوى على معنى الكلمتين : - الظاهر ، والمتضمن - معاً . وتضمن المعنيين يعطي - من غير شك - دلالة أقوى على معنى ما كانت لتؤديها المفردة الأولى منفردة . وإلا فلماذا تضمن الفعل معنى فعل آخر ؟! ولكان اكتفي بالإتيان بالفعل النائب حسب . يقول الأستاذ صلاح الدين الزعبلوي : " إذا كان مقتضى التضمين إكساب الفعل الأول حكم الفعل المقدّر من حيث التعدية واللزوم ، فليس مؤداه أن يتجرّد الفعل الأول من معناه ليكسب معنىً جديداً وإنما القصد أن يجمع هذا الفعل بالتضمين بين دالتين ، دلالاته الأولى ، ودلالة الفعل الذي أشرب معناه ، وكل فعل عدّي غير تعديته ولم يستوف هذه الفائدة أو يصيب هذا الغرض في جمع دالتين وضمّ معنيين ، امتنع حملة على التضمين في الأصل وكان التصرف به عن حاله الأولى تحكماً لا وجه له ، بل خطأ لا يسعه تأويل أو يحتمله تخريج " .^(١)

ولعل الغريب في الأمر أن الباحث الفاضل مع إطلاقه هذا الأمر قد صرّح بأنّ ثمة دلالة ممتزجة من الفعلين ترسخ في الذهن إذ يبقى في ذهن المتلقي شيء من دلالة الفعل المذكور . قال : "إذ يبقى في ذهن المتلقي شيء من دلالة الفعل المذكور لفظاً - وهي التي وصفها الكفوي بأنها غير مرادة - ممتزجة في الذهن بدلالة الفعل المضمّن معناه في المذكور"^(٢) . أقول : إنّ مثل هكذا تفسير فيه تكلف غير مسوغ ؛ ولا ينهض توجيهها ملائماً يتسنّى على أساسه تفسير شواهد (التضمين) في القرآن الكريم . وكيف يمكن أن يَـتَّضَمَّنَ فعلٌ في القرآن الكريم معنى فعل آخر ، ويسقط معنى الفعل المذكور أو لا يكون مراداً ؟! .

إنّ هذا ينافي قصدية القرآن في انتقاء الألفاظ ، ونظمها النظم المناسب في موضعها من الآية والسياق والجوّ العامّ للسورة إذ "لا يوجد في كلمات القرآن كلمة تقصر دلالتها عن جميع المقصود منها في حالة تركيبها ... فإن اقتضى الحال تصرّفاً في معنى اللفظ كان التصرف بطريق التضمين وهو كثير في القرآن"^(٣) .

(١) التضمين : ٦٢ .

(٢) ظاهرة النيابة في العربية : ٢٦٧ .

(٣) التحرير والتتوير : ٦٤/١ .

وهذا لا يعني أن يتجرد الفعل الأول من معناه ليكسب معنىً جديداً ، وإنما القصد أن يجمع هذا الفعل بالتضمين بين دالتين : دلالته الأولى ، ودلالة الفعل الذي أشرب معناه. (١)

ومما تقدّم من تفسيرات لشواهد (التضمين) أقول : إن توجيه هذه الأمثلة في القرآن الكريم ينبغي النظر إليه نظرة خاصة تحيطها الدقة والتأني . وذلك لخصوصية النظم القرآني . وأغلب تفسيرات شواهد (التضمين) لا يمكن أن نخضع النصّ القرآني لها . ولا تنهض وجهاً مرضياً في تفسير مجمل ظاهرة التضمين بما يتلاءم مع النظم القرآني الخاص وطبيعة تركيبه .

ومن ههنا فإنّ الذي يبدو لي - والله تعالى أعلم - أن التفسير الأمثل والأنسب لشواهد (التضمين) من القرآن الكريم الذي يشكل مظهراً من مظاهر إعجازه اللغوي : هو أنّ استعمال الفعل في القرآن الكريم هو قصدٌ إلى معنىٍّ معيّن لا يتأتّى من دون ذكر هذا الفعل .

أما تعدّيه بغير الحرف المستعمل معه عادةً فذلك ضربٌ من التوسع في المعنى ، ومؤداه أن للفعل دلالة أصل معناه ، وباستعمال حرف الجرّ الذي يتطلّب فعلاً آخر يصبح للمعادلة وجهان متكاملان ؛ إذ :

١- يؤدي الفعل أصل معناه بالتصريح به .

٢- ويقتضي حرف الجرّ معنى الفعل الذي يطلبه بالتضمين .

فيكون من محصلة ذلك أن يحصل توسعٌ في المعنى ، مع غاية الاختصار ؛ إذ يؤدي التركيب مع الفعل معناه بصريح لفظ الفعل ، ويؤدّي مع الحرف دلالة الفعل الذي يطلبه الحرف ويشير إليه . وبهذا يحصل في الجملة معنيان .

وهذا التفسير جعله ابن القيم طريقة فقهاء أهل العربية ؛ لأنهم "يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره ، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المتعدي به معناه ... وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن" (٢) .

ومن شواهد قوله تعالى : ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ (الإنسان : ٦) .

- فالفعل (يشرب) بصريح معناه يدلُّ على الشرب ، وحرف الجرّ (الباء) يتطلب فعل الارواء ويقتضيه ، فيصبح مجموع الدلالة (يشرب مرتوباً) معنىً جامعاً أحدهما محصلاً بالتصريح بالفعل ، والآخر لازم معنى الحرف ، أي: تضمّن معناه بالإشارة إليه بدلالة الحرف .

(١) التضمين ، الزعبلوي: ٦٢ .

(٢) بدائع الفوائد : ٢٥٨/٢ . وينظر : ٢٥٩ .

- ومن دلالة حرف الجرّ (الباء) أن تؤدي معنى الأداة (الآلة) نحو قولنا : (كتبت بالقلم) .
ففي الآية الكريمة كأن العين هي نفسها آلت إلى أن تكون أداة يُشربُ بها . وهذا الأمر فيه
إكرامٌ لأهل الجنة ، وإعلاءً لمقامهم وتشريفٌ لشأنهم . علاوة على أن المعنى العام يدلّ
بالضرورة على أنّ العين يُشربُ من مائها^(١) .

ومن شواهدة أيضاً قوله تعالى : ﴿ **أَتَمَّا لِلْهَكْمِ إِلَهُ وَجِدْ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَأَسْتَغْفِرُوهُ** ﴾ (فصلت : ٦) .
- فالفعل (استقيموا) يدلّ بصريح معناه على الاستقامة ، وحرف الجرّ (إلى) يتطلب فعلي
(الإجابة) ، و(الرجوع) ويقتضيهما ، فيصبح مجموع الدلالة (استقيموا منيبين أو راجعين) هو
المعنى الجامع المتضمّن المعنيين بألفاظ إيجاز ، وأدقّ تعبير (والله تعالى أعلم) .

ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ** ﴾ (النور : ٦٣) . فالفعل (يخالفون)
يدلّ معناه الصريح على المخالفة ، وهو لا يتعدّى بحرف الجرّ ، وإنما يتعدّى بنفسه ، إذ يقال
: خالفتُ زيداً . من غير حرف جرّ ، وحرف الجر هنا يقتضي أفعال (الخروج ، والانحراف ،
أو الزيغ ، والإعراض ، والصدّ)^(٢) . ويتطلب معانيها . وبذا يصبح مجموع الدلالة (يخالفون
خارجين ومنحرفين ، أو زائغين) وهو المعنى الجامع المتضمّن المعاني جميعها تارةً : بالتصريح
بالفعل ، وأخرى بتضمّن معناه ، والتلميح له بدلالة حرف الجرّ . ولا شكّ في أنّ كل مخالفة عن
أمر الله تعالى انحراف عن منهجه ، وكل معارضة له خروج عن هديه ، وفيه زيغ ، وضلال ،
وإعراض ، وصدّ . فأدت دلالة حرف الجرّ (عن) وهي (المجاورة) المعنى المتطلّب شدة التحذير؛ إذ إنّ
مخالفتهم فيها مجاوزة عن أمر الله تعالى وإعراض وصدّ . وأحسب أن ذكر المخالفة أشمل في
دلالاته من ذكر أحد هذه الأفعال (والله تعالى أعلم)

ونلاحظ في ما تقدّم من أمثلة أن كلا " المعنيين مقصود لذاته في التضمين ، إلا أن
القصد إلى أحدهما وهو المذكور بذكر متعلقه يكون تبعاً للآخر وهو المذكور بلفظه . وهذه
التبعية في الإرادة من الكلام، فلا ينافي كونه مقصوداً لذاته في المقام"^(٣) . وهي فائدة (التضمين)

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٢٥٨/٢-٢٥٩ . والبرهان في علوم القرآن : ٣٣٨/٣-٣٣٩ ، ونحو منهجية
جديدة في فهم القرآن الكريم : ١١٥-١١٦ .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ٣٤٢/٣ ، وشرح الأشموني : ٢٤٩/٢ . وفتح القدير ، للشوكاني : ٨٤/٤ .

(٣) الكليات : ٢٦٦ .

كما ذكر العلماء وهي : " إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذّ " (١) . و " أن تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين " (٢) ليحقق بذلك المراد منه وهو التوسع في معاني الكلمات من حيث توسع مدلولاتها بما يناسب المقام الذي جاءت فيه (٣) .

نقول : إنّ هذه التفسير المازّ ذكره لشواهد (التضمين) في القرآن الكريم نحسبه التصوّر الأقرب قبولاً لمفهوم التضمين ، وغايته ، وفائدته . وهنا لابدّ أن نضع في الحسبان أنّ ثمة أفعالاً تتعدى بحرف جرّ خاص لتؤدي معنى خاصاً محددًا لا يؤديه حرف آخر، وتتعدى بحرف آخر لتؤدي معنى مغايراً نحو (رغبت عنك) ، و (رغبت فيك) ، و (سعيت إليه) و (سعيت له) . ولا يمكن أن ندخل هذه الأفعال في ضمن دائرة التضمين أو نخضعها لمفهومه .

وكل ذلك يعدّل مفهوم (التضمين) ويقدم تصوّراً دقيقاً له ينسجم مع روح اللغة ، ويتواءم مع طبيعة النظم القرآني ويدفع تلك التصورات اللغوية والنحوية والبلاغية التي ذكرناها فيما مضى ، التي منها ما تجعل الفعل متضمناً معنى فعل آخر ، أو جعله من الترادف ، أو حمله على المعنى ، أو على الضد أو النقيض ، أو أنه لغة قوم ، أو حمله على الحقيقة والمجاز ، أو تخلي الفعل عن معناه الأصلي ليحمل معنى الفعل المنوب عنه . وهلمّ جرا... .

وجليّ لمتدبر آي القرآن الكريم التي تخصّ موضوع (التضمين) بأنّ أن يدرك أن هذه التصوّرات وغيرها لا تؤدي جميعها المعنى الذي يتطلّبها خصوص اللفظ القرآني . ففي خصوص نظمه من إعجاز البيان ما لا تتحمّله تلك التوجيهات من قصر المعنى ، وتضييع البلاغة .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الدكتور مازن عبد الرسول سلمان
جامعة ديالى . كلية التربية الأساسية
قسم اللغة العربية

(١) الكشف : ٧٠٨/١ . وينظر : البحر المحيط : ٢٨١/٥ .

(٢) مغني اللبيب : ٦٨٥/٢ ، وينظر : الكليات : ٢٦٧ .

(٣) ينظر : التضمين في حروف الجرّ في القرآن الكريم : ٩ . وينظر : معاني النحو : ١٤/٣ .

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الإتيقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط٣ ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م .
- أساس البلاغة ، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٠م .
- الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، تحقيق : طه عبد الرؤوف السعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- الأصول في النحو لأبي بكر السراج (ت ٣١٦هـ) ، تد : د. عبد الحسين الفتلي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- إعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج (ت ٣١١هـ) ، وهو للباقولي (ت ٥٤٣هـ) ، دار التفسير ، إيران ، قم ، ١٤١٦هـ .
- البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، محمد عبد الرسول سلمان ، (رسالة ماجستير) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- بدائع الفوائد ، لمحمد بن أبي بكر (ابن القيم الجوزية) (ت ٧٥١هـ) ، تحقيق : هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي ، وأشرف أحمد ، الناشر : مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- البرهان ، في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .
- تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، شرحه ونشره : السيد احمد صقر ط٢ ، دار التراث ، القاهرة (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) .
- التحرير والتنوير ، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤م .

- التضمين ، للشيخ أحمد الأسكندري ، ومعه (قرار التضمين) الصادر عن مجمع اللغوي المصري، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج١، رجب ، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م .
- التضمين ، للأستاذ صلاح الدين الزعلابي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، صفر: ١٤٠٠هـ - كانون الثاني: ١٩٨٠م .
- التضمين في أفعال القرآن الكريم دراسة صرفية نحوية دلالية ، ندى سامي ناصر ، (أطروحة دكتوراه) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١م.
- التضمين في حروف الجر في القرآن الكريم ، خليل إسماعيل العاني ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٦٨م .
- تفسير أوجه استعمال حروف الجرّ ، د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مجلة المجمع العراقي ، ج٤٣ ، مج٤٠ ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، الدكتور محمد حسن عواد ، دار الفرقان ، عمان - الأردن ، ط١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- تناوب الصيغ في التعبير العربي ، أحمد زقلام ، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا ، العدد الرابع ، د.ت .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت- ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط١ ، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمراي (ت٧٤٩هـ) تحقيق : الدكتور : طه محسن ، جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م .
- حاشية يس على شرح التصريح ، للشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي ، طبعت مع شرح التصريح ، طبعة دار إحياء الكتب العربية .
- حروف المعاني ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق : د.علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١ ، ١٩٨٤م .
- حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر ، الدكتور: أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج٣٢ . ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .

- دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني ، الدكتور : محمد ياس خضر الدوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م .
- شبه الجملة في اللغة العربية ، عبد الإله إبراهيم عبد الله ، (رسالة ماجستير) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) للأشموني (ت ٩٢٩هـ) تد : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة العربية ، ط ٣ ، (د.ت) .
- الصحاح ، لأسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ) ، تد : أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- ظاهرة النيابة في العربية ، عبد الله صالح بابعير (اطروحة دكتوراه) ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧م .
- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٨م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : الدكتور محسن غياض ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠ م .
- فقه اللغة المقارن ، للدكتور: إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين ؛ بيروت، ط ٤ ، ١٩٨٧م .
- فوائد في مشكل القرآن ، عزّ الدين بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) ، تحقيق: سيد رضوان علي الندوي ، ط ٢ ، دار ومكتبة الهلال - بيروت ، دار الشروق - جدة ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ، المنسوب خطأ إلى ابن القيم ، وهو مقدّمة تفسير تحرير التحبير لأقوال أئمة التفسير لابن النقيب (ت ٦٩٨هـ) ، حققه جماعة من العلماء ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الكامل ، للمبرد (ت ٢٨٥هـ) تد : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، (د.ت) .
- الكتاب ، سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تد : عبد السلام محمد هارون ، دار القلم ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م .
- الكشاف ، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، مطبعة دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) .
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ، تد :

- د. عدنان درويش ، ومصطفى المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، بيروت ، (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م) .
- لسان العرب ، لابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، بيروت ، دار صادر ، ١٩٦٨ م.
- مجمل اللغة ، لأحمد بن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م).
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربية ، لبنان ، ط ٣ ، ١٩٨٦ م .
- مصادر المصطلحات العلمية عند العرب ، د. عبد الله الجبوري ، بغداد ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- معاني الحروف ، لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) تحقيق : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق - جدة ، ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، ط ٢ ، الكويت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- معاني القرآن ، للقرّاء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق : نجاتي ، والنجار ، وشلبي ، وناصر ، ط ٣ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- المعاني المشتركة بين حروف الجر ، د. فاضل صالح السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ج ٤ ، مج ٣٩ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٩٠ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لأبن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، (د.ت) .
- المقتضب، المبرد، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ١٣٨٥ هـ - ١٣٨٨ هـ .
- من أسرار حروف الجرّ في الذكر الحكيم ، الدكتور: محمد أمين الخضري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- من أسرار العربية في البيان القرآني ، عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي) ، دار الأحد ، بيروت ، ١٩٧٢ م .
- نحو منهجية جديدة في فهم القرآن الكريم ، د. أحمد الكبيسي ، محاضرات ألقاها الأستاذ أحمد الكبيسي على طلبة الدراسات العليا في قسم التفسير في الجامعة الإسلامية العالمية

بماليزيا ، ١٩٩٧م .

- النحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، ١٩٦٣ م .